

مدونة أعضاء النيابة العامة الملكيين

مقدمة

- 1.1 يتم إصدار مدونة أعضاء النيابة العامة الملكيين (المدونة) من قبل مدير النيابة العامة (DPP) بموجب المادة 10 من قانون محاكمة الجرائم لعام 1985. هذه هي الطبعة السابعة من المدونة وتحل محل كافة الإصدارات السابقة.
- 2.1 يعتبر DPP هو رئيس جهاز الادعاء الملكي (CPS)، الذي يعتبر القسم الأساسي للنيابة العامة في إنجلترا وويلز. يعمل مدير النيابة العامة (DPP) بشكل مستقل، تحت اشراف النائب العام الذي يعتبر مسؤولاً أمام البرلمان على عمل CPS.
- 3.1 تعطي المدونة توجيهات لأعضاء النيابة العامة بشأن المبادئ العامة التي ينبغي تطبيقها عند اتخاذ قرارات بشأن الملاحقات القضائية. يتم إصدار المدونة في المقام الأول لأعضاء النيابة العامة داخل هيئة CPS، ولكن يلتزم أعضاء النيابة العامة الآخرين بالمدونة سواء عملاً باتفاقية معينة أو بسبب أن ذلك يعتبر مطلوباً منهم بموجب القانون.
- 4.1 في هذا المدونة، يستخدم مصطلح "مشتبه به" لوصف شخص لم يتم بعد توجيه دعوى جنائية ضده أو إستدعائه بشكل رسمي، ويستخدم مصطلح "المتهم" لوصف الشخص الذي وجه إليه اتهام أو تم استدعاؤه، ويستخدم مصطلح "الجاني" لوصف الشخص الذي اعترف بذنبه / ذنبها لضابط شرطة أو محقق أو مدعي آخر، أو الذي أتضح أنه مذنب في محكمة قانونية.

المبادئ العامة

- 1.2 يعتبر قرار إجراء محاكمة أو إعطاء توصية للتصرف خارج المحكمة خطوة خطيرة تؤثر على المشتبه بهم والضحايا والشهود والجمهور بوجه عام، ويجب أن يؤخذ مع أقصى قدر من الرعاية.
- 2.2 من واجب أعضاء النيابة العامة التأكد من أن تتم محاكمة الشخص الصحيح على الجريمة الصحيحة وتقديم الجناة إلى العدالة كلما كان ذلك ممكناً. إتخاذ قرارات الدعاوى القضائية بصورة عادلة ومحايدة ونزيهة تساعد على توفير العدالة للضحايا والشهود والمتهمين والجمهور. يجب أن يضمن أعضاء النيابة العامة تطبيق القانون بشكل صحيح، وأن يتم وضع الأدلة ذات الصلة أمام المحكمة، واستيفاء التزامات الإفصاح.
- 3.2 على الرغم من أنه يجب النظر في كل حالة حسب الحقائق الخاصة بها ووفقاً لحيثياتها، إلا أن هناك مبادئ عامة تنطبق في كل حالة.
- 4.2 يجب أن يكون أعضاء النيابة العامة منصفين ومستقلين وموضوعيين. ويجب أن لا يدعوا أي آراء شخصية بخصوص الأصل الإثني أو القومي أو الجنس أو الإعاقة أو السن أو الدين أو المعتقد أو الآراء السياسية أو الميول الجنسي أو الهوية الجنسية للمشتبه به أو الضحية أو الشاهد تؤثر على قراراتهم. كما يجب أن لا يتأثر أعضاء النيابة العامة بأي ضغوط غير لائقة أو لا مبرر لها من أي مصدر. ويجب أن يتصرفوا دائماً لمصلحة العدالة وليس فقط لغرض الحصول على الإدانة.
- 5.2 CPS هي هيئة عامة لأغراض تشريعات المساواة الحالية ذات الصلة. يعتبر أعضاء النيابة العامة خاضعين للواجبات المنصوص عليها في هذه المدونة.
- 6.2 يجب أن يطبق أعضاء النيابة العامة مبادئ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفقاً لقانون حقوق الإنسان لعام 1998، في كل مرحلة من مراحل القضية. كما يجب أن يمثل أعضاء النيابة العامة أيضاً بأي مبادئ توجيهية صادرة عن المدعي العام، إضافة لقواعد الإجراءات الجنائية

المعمول بها حاليا. يجب أن يراعوا الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية. يجب أن يتبعوا السياسات والتوجيهات الصادرة من CPS بشأن DPP والمتاحة للجمهور للإطلاع عليها على الموقع الإلكتروني الخاص بـ CPS.

تحديد أي التهم يمكن المحاكمة بشأنها

1.3 في الحالات الأكثر خطورة أو المعقدة، يقرر أعضاء النيابة العامة ما إذا كان ينبغي توجيه الاتهام إلى شخص ما على ارتكاب جريمة وإذا كان الأمر كذلك، ماذا ينبغي أن تكون الجريمة. انهم يتخذون قراراتهم وفقا لهذه المدونة وتوجيهات الاتهام من مدير النيابة العامة. تطبق الشرطة نفس المبادئ لتحديد ما إذا كان ينبغي عليها بدء إجراءات جنائية ضد أي شخص في تلك الحالات التي يكونون مسؤولين عنها.

2.3 تعتبر الشرطة والمحققين الآخرين مسؤولين عن إجراء تحقيقات في أي جريمة مزعومة ولتقرير كيفية استخدام مواردهم. وهذا يشمل القرارات بشأن بدء أو الاستمرار في التحقيق وبشأن نطاق التحقيق. في كثير من الأحيان يقدم أعضاء النيابة العامة المشورة للشرطة والمحققين الآخرين حول الخطوات الممكنة للتحقيق، ومتطلبات الإثبات، ويقدمون المساعدة في إجراءات ما قبل توجيه الاتهام. في التحقيقات ذات النطاق الواسع قد يطلب من المدعي العام تقديم المشورة بشأن الاستراتيجية الشاملة للتحقيق، بما في ذلك القرارات التي يتم إتخاذها لتحسين أو تضيق نطاق السلوك الإجرامي وعدد المشتبه بهم قيد التحقيق. الغرض من ذلك يكون لمساعدة الشرطة والمحققين الآخرين لاستكمال التحقيق في غضون فترة معقولة من الزمن وبناء قضية ادعاء أكثر فعالية. ومع ذلك، يمكن أن يقوم أعضاء النيابة العامة بتوجيه الشرطة أو المحققين الآخرين.

3.3 ينبغي أن يحدد أعضاء النيابة العامة، وحيثما أمكن، أن يسعوا لتصحيح نقاط الضعف في الاثبات، ولكن، وفقا لاختبار المحك (انظر القسم 5)، ينبغي أن يوقفوا بسرعة الحالات التي لا تستجيب لمرحلة الاثبات من الاختبار الكامل للمدونة (انظر القسم 4) والتي لا يمكن أن يتم تعزيزها بإجراء مزيد من التحقيقات، أو حيث يكون من الواضح أن المصلحة العامة لا تتطلب إجراء محاكمة قضائية (انظر القسم 4). على الرغم من أن أعضاء النيابة العامة ينظرون في المقام الأول في الأدلة والمعلومات المقدمة من قبل الشرطة والمحققين الآخرين، فيمكن للمشتبه فيه أو أولئك الذين يعملون بالنيابة عنه أو عنها أن يقدموا أيضا أدلة أو معلومات إلى المدعي العام عن طريق الشرطة أو المحققين آخرين، قبل توجيه الاتهام إليهم، للمساعدة في إثراء قرار المدعي العام.

4.3 يجب أن تبدأ النيابة العامة فقط أو تستمر في المحاكمة القضائية عندما تجتاز القضية كل مراحل الاختبار الكامل للمدونة (انظر القسم 4). والاستثناء هو عندما يكون من الممكن تطبيق اختبار المحك (انظر القسم 5) حيث يقترح تقديم طلب إلى المحكمة لإبقاء المشتبه به في السجن بعد توجيه الاتهام، عندما لا تكون الأدلة اللازمة لتطبيق الاختبار الكامل للمدونة متوفرة بعد.

5.3 يجب أن لا يبدأ أعضاء النيابة العامة أو يستمروا في محاكمة قضائية قد تعتبرها المحاكم قمعية أو جائرة أو مخالفة لعمليات المحكمة.

6.3 يقوم أعضاء النيابة العامة بمراجعة كل حالة يستلمونها من الشرطة أو المحققين الآخرين. تعتبر المراجعة عملية مستمرة ويجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار أي تغيير في الظروف يحدث كلما تقدمت القضية، بما في ذلك ما يصبح معروفا عن مرافعة هيئة الدفاع. وحيثما كان ذلك ممكنا، ينبغي أن يتحدثوا مع المحقق عند النظر في تغيير التهم المنسوبة أو وقف القضية. يعمل أعضاء النيابة العامة والمحققين معا بشكل وثيق، ولكن تقع المسؤولية النهائية عن قرار ما إذا كان يجب المضي قدما في القضية من عدمه على عاتق CPS.

7.3 قرر البرلمان أن هناك عدد محدود فقط من الجرائم التي يمكن رفعها إلى المحكمة بموافقة مدير النيابة العامة (DPP). وتسمى هذه حالات الموافقة. في مثل هذه الحالات، يقوم مدير النيابة العامة (DPP) أو أعضاء النيابة العامة الذين يعملون بالنيابة عنه / عنها بتطبيق المدونة لأخذ قرار بشأن إعطاء الموافقة

لإقامة الدعوى. هناك أيضا بعض الجرائم التي ينبغي أن ترفع فقط إلى المحكمة بموافقة النائب العام. يجب أن يتبع أعضاء النيابة العامة التوجيهات الحالية عند إحالة مثل هذه الحالات إلى النائب العام. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إبقاء النائب العام على علم ببعض الحالات كجزء من رقابته أو رقابتها على CPS ومساءلتها أمام البرلمان على أعمالها.

الاختبار الكامل للمدونة

1.4 يتضمن الاختبار الكامل للمدونة مرحلتين: (أولاً) مرحلة الاثبات، تليها (ثانياً) مرحلة المصلحة العامة.

2.4 في معظم الحالات، يجب أن يقرر أعضاء النيابة العامة ما إذا كان يجب فقط المحاكمة بعد الانتهاء من التحقيق وبعد مراجعة كافة الأدلة المتاحة. ومع ذلك تكون هناك حالات حيث يكون من الواضح، وذلك قبل جمع كافة الأدلة المحتملة والنظر فيها، أن المصلحة العامة لا تتطلب إجراء محاكمة. في هذه الحالات، قد تقرر النيابة العامة أن القضية لا ينبغي المضي قدماً بخصوصها.

3.4 يجب أن يقوم أعضاء النيابة العامة فقط باتخاذ مثل هذا القرار في حالة استيفاء انه تم تحديد المدى الواسع للعملية الإجرامية وأنهم قادرون على إجراء تقييم كامل مستنير بشأن المصلحة العامة. إذا لم يكن لدى أعضاء النيابة العامة معلومات كافية لاتخاذ مثل هذا القرار، يجب المضي قدماً في التحقيق واتخاذ قرار في وقت لاحق وفقاً للاختبار الكامل للمدونة المنصوص عليها في هذا القسم.

مرحلة الاثبات

4.4 يجب أن يفتنع أعضاء النيابة العامة بأن هناك أدلة كافية لتوفير إمكانية واقعية للإدانة ضد كل متهم على كل تهمة. يجب أن ينظروا ماذا ستكون مرافعة الدفاع، وكيف أنه من المرجح أن تؤثر على احتمالات الإدانة. يجب أن لا يتم الاستمرار في أي قضية لا تمر خلال مرحلة الاثبات، بغض النظر عن مدى جدتها أو حساستها.

5.4 يستند اكتشاف أن هناك احتمال واقعي للإدانة على التقييم الموضوعي للمدعي العام بشأن الأدلة، بما في ذلك أثر أي دفاع وأية معلومات أخرى يكون المشتبه به قد قدمها أو التي قال انه او انها قد يعتمد عليها. هذا يعني أن هيئة المحلفين أو مجموعة قضاة الصلح أو قاضي موضوعي ومنصف ومعقول سيقوم بالنظر في الدعوى بمفرده، بتوجيه صحيح ومن خلال العمل وفقاً للقانون، يكون أكثر احتمالاً من عدم إدانة المتهم من التهمة المزعومة. هذا

يعتبر اختبار مختلف عن الاختبار الذي يجب أن تطبقه المحاكم الجنائية نفسها. ويجوز للمحكمة أن تدين فقط إذا كانت على يقين من أن المتهم مذنب.

6.4 عند تحديد ما إذا كانت هناك أدلة كافية لإجراء المحاكمة، ينبغي أن يسأل أعضاء النيابة العامة أنفسهم السؤال التالي:

هل يمكن استخدام الأدلة في المحكمة؟
ينبغي أن ينظر أعضاء النيابة العامة فيما إذا كان هناك أي سؤال يتعلق بقبول أدلة معينة. عند القيام بذلك، ينبغي على أعضاء النيابة العامة تقييم:
(أ) احتمال أن تكون الأدلة التي يُحتفظ بها تعتبر غير مقبول من قبل المحكمة، و
(ب) أهمية تلك الأدلة فيما يتعلق بالأدلة ككل.

هل الأدلة يُعتمد عليها؟
ينبغي على أعضاء النيابة العامة النظر في ما إذا كانت هناك أي أسباب للتشكيك في امكانية الاعتماد على الأدلة، بما في ذلك دقتها ونزاهتها.

هل الأدلة موثوق بها؟
ينبغي على أعضاء النيابة العامة النظر في ما إذا كانت هناك أي أسباب للشك في مصداقية الأدلة.

مرحلة المصلحة العامة

- 7.4 في كل قضية حيث تكون هناك أدلة كافية لتبرير الادعاء، يجب على أعضاء النيابة العامة الاستمرار للنظر في ما إذا كان لا بد من اجراء المحاكمة من أجل المصلحة العامة.
- 8.4 على الرغم أنه لم تكن القاعدة أبدا أنه سيتم اجراء محاكمة بشكل تلقائي بمجرد إستيفاء مرحلة الاثبات. عادة ما يتم اجراء محاكمة ما لم يقتنع المدعي العام أن هناك عوامل تتعلق بالمصلحة العامة تميل ضد اجراء الملاحقة القضائية التي يجب أن تفوق العوامل التي تميل لصالح اجرائها. في بعض الحالات قد يكون المدعي العام راضيا أنه يمكن تحقيق المصلحة العامة بشكل صحيح من خلال اعطاء الجاني الفرصة للتعامل مع هذه المسألة من خلال التصرف خارج نطاق المحكمة بدلا من اجراء الملاحقة القضائية.
- 9.4 عند اتخاذ قرار المصلحة العامة، ينبغي على أعضاء النيابة العامة النظر في كل من الأسئلة الواردة أدناه في الفقرات 4.12 من أ) إلى ز) وذلك لمعرفة وتحديد العوامل ذات الصلة بالمصلحة العامة التي تميل لصالح أو ضد اجراء الملاحقة القضائية. هذه العوامل، جنبا إلى جنب مع أي عوامل تتعلق بالمصلحة العامة المنصوص عليها في التوجيهات ذات الصلة أو السياسة الصادرة عن DPP، ينبغي أن تمكن أعضاء النيابة العامة من تشكيل تقييم شامل للمصلحة العامة.
- 10.4 يقدم النص التوضيحي أسفل كل سؤال في الفقرات 4.12 أ) و ز) توجيهات لأعضاء النيابة العامة عند التعامل مع كل مسألة بعينها وتحدد ما إذا كان عوامل المصلحة العامة تعمل لصالح أو ضد اجراء الملاحقة القضائية. الأسئلة المحددة ليست شاملة، وقد لا تكون جميع الأسئلة ذات صلة في كل حالة. الوزن الذي يجب إعطائه لكل من الأسئلة، والعوامل التي يتم تحديدها، سوف تختلف أيضا وفقا لحقائق ووقائع كل حالة.

11.4 من الممكن جدا أن أحد عوامل المصلحة العامة وحدها قد تفوق عدد من العوامل الأخرى التي تميل في الاتجاه المعاكس. على الرغم من أنه قد تكون هناك عوامل مصلحة عامة تميل ضد الملاحقة القضائية في حالة معينة، ينبغي على أعضاء النيابة العامة النظر فيما إذا كان يجب إجراء المحاكمة بالرغم من ذلك وما إذا كان سيتم رفع تلك العوامل إلى المحكمة للنظر فيها عندما يتم إصدار الحكم.

12.4 ينبغي على أعضاء النيابة العامة النظر في كل من الأسئلة التالية:
(أ) ما مدى خطورة الجريمة المرتكبة؟

كلما زادت خطورة الجريمة، كلما كان من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراء محاكمة.

عند اتخاذ قرار بشأن مستوى خطورة الجريمة المرتكبة، ينبغي على أعضاء النيابة العامة يشملوا ضمن العوامل الواجب النظر فيها ذنب المشتبه به والضرب على الضحية عن طريق طرح الأسئلة (ب) و (ج) على أنفسهم.

(ب) ما هو مستوى ذنب المشتبه به؟

كلما زاد مستوى ذنب المشتبه به، كلما كان من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراء محاكمة.

من المرجح أن يحدد الذنب مستوى تورط المشتبه به، وإلى أي مدى كانت الجريمة مدبرة و / أو مخطط لها، وسواء ما إذا كانت لديه إدانات جنائية سابقة و / أو تصرفات خارج نطاق المحكمة وأي مخالفات أثناء الإفراج بكفالة، أو أثناء الخضوع لأمر من المحكمة، وما إذا كانت المخالفة مستمرة أو من المرجح أن تستمر أو تتكرر أو تتصاعد، و عمر المشتبه به أو نضجه (انظر الفقرة د) أدناه بشأن المشتبه بهم دون سن 18 عاما.

ينبغي أيضا على أعضاء النيابة العامة عند النظر في الذنب اعطاء اعتبار ما إذا كان المشتبه به يعاني من أي مشاكل صحية كبيرة سواء عقلية أو بدنية حيث أنه في بعض الظروف قد يعني هذا أنه من غير المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى إجراء محاكمة. ومع ذلك، سوف يحتاج أعضاء النيابة العامة أيضا إلى النظر في مدى خطورة الجريمة، وسواء ما إذا كان من المرجح أن تتكرر، والحاجة إلى حماية الجمهور أو أولئك الذين يقدمون الرعاية لهؤلاء الأشخاص.

(ج) ما هي ظروف الضرر الذي لحق الضحية؟

تعتبر ظروف الضحية ذات أهمية كبيرة. وكلما زاد ضعف الضحية، كلما كان من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراء محاكمة. حيث يشمل هذا ما إذا كان هناك منصب يقوم على الثقة أو السلطة بين المتهم والضحية.

كما أنه من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى إجراء محاكمة أيضا إذا ارتكبت الجريمة ضد الضحية الذي كان في ذلك الوقت شخص يعمل في خدمة الجمهور.

ينبغي أيضا على أعضاء النيابة العامة إعطاء اعتبار ما إذا كان الدافع وراء الجريمة ناتج عن أي شكل من أشكال التمييز ضد العرق الإثني للضحية أو وطنه الأصلي أو جنسه أو إعاقته أو سنه أو دينه أو معتقده أو ميوله الجنسي أو هوية نوعه، أو إذا أظهر المشتبه به عداً تجاه الضحية على أساس أي من هذه الصفات. فإن وجود أي دافع أو عداً مشابه يعني أنه من المرجح أن يكون هناك حاجة إلى إجراء الملاحقة القضائية.

عند أخذ قرار ما إذا كان لا بد من إجراء محاكمة من أجل المصلحة العامة، ينبغي أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها الضحية بخصوص الآثار التي سببتها الجريمة. وهذا قد يشمل في بعض الحالات المناسبة آراء عائلة الضحية أيضا.

كما يحتاج أعضاء النيابة العامة أيضا للنظر في ما إذا كان من المرجح أن يكون لإجراء المحاكمة تأثير ضار على صحة الضحية البدنية أو العقلية، مع الأخذ في الاعتبار دائما خطورة الجرم. إذا كان هناك دليل على أنه من المرجح أن يكون لإجراء المحاكمة تأثير ضار على صحة الضحية فذلك قد يقلل من احتمال إجراء المحاكمة، مع مراعاة آراء الضحية.

ومع ذلك، فإن CPS لا تعمل لصالح الضحايا أو أسرهم بنفس الطريقة التي يعمل بها المحامون لموكليهم، ويجب على أعضاء النيابة العامة أن يأخذوا نظرة شاملة على المصلحة العامة.

(د) هل كان المشتبه به تحت عمر 18 سنة في وقت ارتكاب الجريمة؟

يعامل نظام العدالة الجنائية الأطفال والشباب بشكل مختلف عن البالغين، ويجب أن يتم إعطاء وزن كبير لعمر المشتبه به إذا كان طفل أو مراهق دون سن 18 عاما. ويجب النظر في مصلحة ورفاهية الطفل أو الشخص صغير السن بما في ذلك ما إذا كان من المرجح أن يكون لإجراء المحاكمة تأثير سلبي على التوقعات المستقبلية الخاصة به / بها لا تتناسب مع خطورة المخالفة. يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار الهدف الرئيسي من نظام العدالة للشباب الذي يكمن في منع الإساءة للأطفال والشباب. كما يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار الالتزامات الناشئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة 1989 1989 بشأن حقوق الطفل.

كنقطة بداية، كلما صغر سن المشتبه به، كلما قل احتمال أن تكون هناك حاجة إلى إجراء المحاكمة.

ومع ذلك، قد تكون هناك ظروف قد تعني أنه على الرغم من أن المشتبه به دون سن 18 عاما، إلا أن إجراء المحاكمة يعتبر من المصلحة العامة. وتشمل هذه حيث تكون الجريمة المرتكبة خطيرة، أو عندما يشير سجل المتهم في الماضي إلى أنه لا توجد بدائل مناسبة للمحاكمة، أو حيث لا يوجد قبول يعني أن التصرف خارج نطاق المحكمة الذي قد يتعامل مع السلوك المخالف غير متوفر.

ه) ما هو تأثير ذلك على المجتمع؟

كلما زاد تأثير المخالف على المجتمع، كلما كان من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى اجراء المحاكمة. عند النظر في هذه المسألة، يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار كيف يعتبر المجتمع مصطلح شامل وليس حكرا على المجتمعات التي يحددها الموقع.

و) هل يعتبر اجراء المحاكمة رد متناسب؟

ينبغي أيضا أن ينظر CPS في ما إذا كان اجراء المحاكمة يعتبر متناسب مع النتيجة المحتملة، ومن خلال ذلك قد تكون النقاط التالية ذات صلة بالقضية قيد النظر:

- التكلفة التي ستتكبدها CPS ونظام العدالة الجنائية على نطاق أوسع، ولا سيما عندما يمكن أن ينظر إليها على أنها باهظة عند مقارنتها بأية عقوبة محتملة. (يجب أن لا يقرر أعضاء النيابة العامة المصلحة العامة على أساس هذا العامل بمفرده. ومن الضروري أيضا أن يتم إيلاء الاعتبار لعوامل المصلحة العامة التي يتم تحديدها عند النظر في المسائل الأخرى في الفقرات 4.12 أ) إلى ز)، ولكن تعتبر التكلفة عامل ذو صلة عند إجراء تقييم شامل للمصلحة العامة.)
- يجب أن تكون القضايا قادرة على أن تتم محاكمتها بطريقة تتفق مع مبادئ الإدارة الفعالة للقضايا. على سبيل المثال، في قضية تتعلق بعدد من المشتبه بهم، قد يتم حصر اجراء المحاكمة على المشاركين الرئيسيين من أجل تجنب القيام بإجراءات طويلة ومعقدة بشكل مفرط.

ز) هل تتطلب مصادر المعلومات الحماية؟

في الحالات التي لا تنطبق فيها الحصانة على المصلحة العامة، ينبغي إيلاء عناية خاصة عند الشروع في إقامة دعوى تكون فيها ضرورة أن يتم الإعلان عن التفاصيل الشيء الذي يمكن أن يضر بمصادر المعلومات، أو العلاقات الدولية أو الأمن القومي. من الضروري أن يتم الاحتفاظ بمثل هذه الحالات قيد المراجعة المستمرة.

اختبار المحك

1.5 يجوز فقط تطبيق اختبار المحك عندما يكون المشتبه به يشكل خطرا كبيرا عندما يكون تحت كفالة في أثناء لا تكون كافة الأدلة متوفرة في الوقت الذي يجب أن يتم الإفراج عنه / عنها من السجن ما لم يتم توجيه الإتهام.

متى يتم تطبيق اختبار المحك

2.5 يجب أن يحدد أعضاء النيابة العامة ما إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- (أ) لا توجد أدلة كافية متاحة حاليا لتطبيق مرحلة الاثبات من الاختبار الكامل للمدونة، و
- (ب) هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن هناك أدلة أخرى سوف تصبح متاحة في غضون فترة معقولة، و
- (ج) تبرر خطورة أو ظروف القضية اتخاذ قرار فوري بتوجيه الاتهام، و
- (د) هناك أسباب جوهريّة تدعو للاستمرار في الاعتراض على منح الكفالة وفقا لقانون الكفالة لعام 1976، و أنه من المناسب القيام بذلك في جميع ظروف القضية.

3.5 عندما لا يتم استيفاء أي من الشروط أعلاه، لا يمكن أن يتم تطبيق اختبار المحك، ولا يمكن أن يتم توجيه الاتهام للمشتبه به. يجب على ضابط السجن تحديد ما إذا كان يجوز استمرار احتجاز الشخص أو اطلاق سراحه بكفالة، سواء بشروط أو بدونها.

4.5 هناك جزئين من اعتبارات الاثبات المتعلقة باختبار المحك.

الجزء الأول من اختبار المحك - هل هناك اشتباه معقول؟

5.5 يجب أن يقتنع أعضاء النيابة العامة بأن هناك على الأقل شبهة معقولة بأن الشخص الذي قد يوجه اليه الاتهام قد ارتكب الجريمة.

6.5 عند تحديد ذلك، يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار الأدلة المتاحة آنذاك. وهذه قد تأخذ شكل إفادات شهود أو مواد أو معلومات أخرى، ذلك إذا كان المدعي العام راضي عن الأتي:

- (أ) أنها وثيقة الصلة، و
- (ب) أنه يمكن وضعها في صيغة مقبولة لعرضها في المحكمة، و
- (ج) يمكن استخدامها في القضية.

7.5 إذا كان المدعي العام راض على هذه فينبغي عليه الاستمرار للنظر في الجزء الثاني من اختبار المحك.

الجزء الثاني من اختبار المحك – هل يمكن أن يتم جمع المزيد من الأدلة لتوفير إمكانية واقعية للإدانة؟

8.5 يجب أن يكون أعضاء النيابة العامة مقتنعين بأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن التحقيق المستمر سيوفر المزيد من الأدلة، في غضون فترة معقولة من الزمن، حتى يكون من الممكن أن تعمل جميع الأدلة معا على إقامة احتمال واقعي للإدانة وفقا للاختبار الكامل للمدونة.

9.5 يجب أن تكون الأدلة الأخرى قابلة للتحديد وليست استنتاجية فحسب.

10.5 للوصول إلى هذا القرار يجب على أعضاء النيابة العامة أن ينظروا فيما يلي:

- (أ) طبيعة ومدى وامكانية قبول أي أدلة محتملة أخرى ومدى تأثيرها على القضية؛
- (ب) التهم التي ستدعمها جميع الأدلة؛
- (ج) الأسباب التي تجعل الأدلة غير متوفرة بالفعل؛
- (د) الوقت اللازم للحصول على الأدلة الأخرى وما إذا كان أي تأخير مترتب على ذلك يعتبر معقولا في جميع الظروف.

11.5 إذا تم إستيفاء كلا الجزئين من اختبار المحك، يجب أن يقوم أعضاء النيابة العامة بتطبيق مرحلة المصلحة العامة من الاختبار الكامل للمدونة استنادا للمعلومات المتاحة في ذلك الوقت.

مراجعة اختبار المحك

12.5 يجب أن يبقى قرار توجيه الاتهام تحت اختبار المحك قيد المراجعة. يجب تقييم الأدلة بانتظام للتأكد من أن هذا الاتهام لا يزال مناسباً وأن هناك مبرر للاعتراض المستمر على منح الكفالة. ويجب تطبيق الاختبار الكامل للمدونة في أقرب وقت ممكن عملياً وعلى أي حال قبل انقضاء أي حد زمني للإحتجاز معمول به.

اختيار التهم

- 1.6 ينبغي أن يحدد أعضاء النيابة العامة التهم التي:
- (أ) تعكس خطورة ومدى الجريمة التي تكون مدعومة بالأدلة؛
- (ب) إعطاء المحكمة صلاحيات كافية لإصدار الحكم ولغرض الأوامر المناسبة ما بعد الإدانة، و
- (ج) إمكانية عرض القضية بطريقة واضحة وبسيطة.
- 2.6 هذا يعني أن أعضاء النيابة العامة قد لا يختارون دائما أن يستمروا في التهمة الأكثر خطورة التي يوجد فيها خيار.
- 3.6 لا ينبغي أبدا على أعضاء النيابة العامة المضي قدما في المزيد من التهم أكثر ما هو ضروري فقط لتشجيع المدعى عليه بالذنب لعدد قليل منها. في نفس الطريق، فلا ينبغي لنا أبدا المضي قدما بشأن تهمة أكثر خطورة فقط بغرض تشجيع المدعى عليه للإقرار بالذنب في تهمة أقل خطورة.
- 4.6 يجب أن لا يغير الادعاء التهمة ببساطة بسبب القرار الذي اتخذته المحكمة أو المدعى عليه بشأن المكان الذي سيتم فيه النظر في القضية.
- 5.6 يجب أن يأخذ الادعاء في الاعتبار أي تغيير ذو صلة في الظروف حسب ما تتقدم القضية بعد توجيه الاتهام.

التصرفات خارج نطاق المحكمة

1.7 قد تأخذ التصرفات خارج نطاق المحكمة محل إقامة الدعوى في المحكمة إذا كانت تعتبر رد مناسب على المجرم و / أو على خطورة وعواقب الجريمة.

2.7 يجب أن يتبع أعضاء النيابة العامة أي إرشادات ذات الصلة عندما يطلب منهم تقديم المشورة أو اعطاء الإذن بشأن تحذير بسيط أو تحذير مشروط أو أي إجراءات تنظيمية ملائمة، على عقاب جزائي أو مدني، أو أي تصرف آخر. ينبغي أن يتأكدوا من أنه يستوفي معايير الإثبات المناسبة للتصرف خارج نطاق المحكمة التي تشمل على، عند الاقتضاء، اقرار واضح بالذنب، وأنه سيتم تقديم المصلحة العامة بشكل صحيح من خلال القيام بتصرف من هذا القبيل.

طريقة المحاكمة

1.8 يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار المبادئ التوجيهية الحالية بخصوص الحكم والتخصيص عندما يقومون بتقديم الطلبات إلى محكمة الصلح بشأن المكان الذي يجب أن يحاكم فيه المدعى عليه.

2.8 لا يجب أبداً أن تكون السرعة السبب الوحيد لطلب إبقاء قضية في محكمة الصلح. ولكن ينبغي على أعضاء النيابة العامة الأخذ في الاعتبار تأثير أي تأخير محتمل إذا تم إرسال القضية إلى المحكمة العليا، والتأثير المحتمل على أي ضحية أو شاهد إذا تم تأخير القضية.

مكان المحاكمة في الحالات التي تتضمن شباب

3.8 يجب أن يأخذ أعضاء النيابة العامة في الاعتبار أنه يجب أن تتم محاكمة الشباب في محكمة الشباب حيثما كان ذلك ممكناً. فهي المحكمة التي تم تصميمها لتلبية احتياجاتهم الخاصة بأفضل طريقة. يجب أن يتم حصر محاكمة شاب في المحكمة العليا للقضايا الأكثر خطورة أو التي تقتضي فيها مصلحة العدالة أن تتم محاكمة شاب بالاشتراك مع محاكمة شخص بالغ.

قبول الإقرار بالذنب

- 1.9 قد يرغب المتهمين في الإقرار بالذنب عن بعض، ولكن ليس كل، الاتهامات الموجهة إليهم. بدلا من ذلك، فإنهم قد يرغبون في الإقرار بالذنب عن تهمة مختلفة، وربما أقل خطورة لأنهم يقرون فقط بجزء من الجريمة.
- 2.9 فقط يجب أن يقبل أعضاء النيابة العامة إقرار المدعى عليه إذا كانوا يعتقدون أن المحكمة ستكون قادرة على إصدار حكم يطابق خطورة المخالفة، خصوصا عندما تكون هناك خصائص تفاقم. لا يجب أن يقبل أعضاء النيابة العامة أبدا إقرار بالذنب لمجرد أنه يعتبر خيارا مريحا.
- 3.9 عند النظر فيما إذا كانت الإقرارات التي تم تقديمها مقبولة، يجب أن يقوم أعضاء النيابة العامة بضمان أن تكون مصالح و، حينما أمكن، وجهات نظر الضحية، أو في بعض الحالات المناسبة وجهات نظر عائلة الضحية، قد تم أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار ما إذا كان من المصلحة العامة قبول الإقرار. ومع ذلك، فإن القرار يقع على عاتق عضو النيابة العامة.
- 4.9 يجب أن يكون واضحا للمحكمة الأساس الذي يتم عليه تقديم وقبول أي إقرار. في الحالات التي يقدم فيها متهم إقرار بأنه مذنب بخصوص الاتهامات ولكن على أساس حقائق تختلف عن قضية الادعاء، وحيث أن هذا قد يؤثر تأثيرا كبيرا على الحكم الصادر، ينبغي دعوة المحكمة للاستماع إلى الأدلة لتحديد ما حدث، ومن ثم الحكم على ذلك الأساس.
- 5.9 عندما يكون المدعى عليه قد أشار في وقت سابق انه / انها سوف يطلب من المحكمة أن تأخذ في الاعتبار مخالفة عند إصدار الحكم، ولكن يرفض بعد ذلك أن يعترف بالجريمة في المحكمة، فسيكون على النيابة العامة النظر فيما إذا كان لابد من اجراء محاكمة على تلك الجريمة. يجب أن يشرح أعضاء النيابة العامة لمحامي الدفاع وللمحكمة أن محاكمة تلك الجريمة يمكن أن تخضع لمزيد من المراجعة، بالتشاور مع الشرطة أو المحققين الآخرين كلما كان ذلك ممكنا.

6.9 يجب أن تؤخذ عناية خاصة عند النظر في الدفوع التي من شأنها أن تمكن المتهم من تجنب فرض عقوبة حد أدنى إلزامي. عندما يتم تقديم الدفوع، يجب أن يضع أعضاء النيابة العامة في الاعتبار أيضا حقيقة أن يمكن إجراء أوامر فرعية بخصوص بعض الجرائم ولكن ليس مع جميعها.

إعادة النظر في قرار النيابة العامة

1.10 يجب أن يكون الناس قادرين على الاعتماد على القرارات التي تأخذها CPS. عادة، إذا قالت CPS لمشتبه به أو متهم أنه لن يكون هناك ادعاء، أو أنه قد تم إيقاف الملاحقة القضائية، فإن القضية لن تبدأ مرة أخرى. ولكن أحيانا قد تكون هناك أسباب تجعل CPS تلغي قرار عدم المحاكمة أو للتعامل مع هذه القضية عن طريق التصرف خارج المحكمة أو عندما ستقوم بإعادة بدء الملاحقة القضائية، لا سيما إذا كانت القضية خطيرة.

2.10 تتضمن هذه الأسباب:

- (أ) الحالات التي يظهر بعد إلقاء نظرة جديدة في القرار الأصلي أنه كان خطأ، ففي مثل هذه الحالات ينبغي أن يتم إتباع الإجراءات القضائية على الرغم من القرار السابق من أجل الحفاظ على الثقة في نظام العدالة الجنائية؛
- (ب) الحالات التي تم إيقافها بحيث يمكن جمع وإعداد المزيد من الأدلة التي من المرجح أن تصبح متاحة في المستقبل القريب إلى حد ما. في هذه الحالات، سوف يخبر المدعي العام المتهم أن المحاكمة القضائية قد تبدأ مرة أخرى؛
- (ت) الحالات التي يتم إيقافها بسبب عدم وجود أدلة ولكن يتم اكتشاف أدلة أكثر أهمية في وقت لاحق، و
- (ث) الحالات التي تنطوي على وفاة التي تخلص المراجعة التي تتم عقب الحصول على نتائج التحقيق إلى ضرورة إجراء محاكمة قضائية، بصرف النظر عن أي قرار سابق بعدم المحاكمة.

هذه الوثيقة متوفرة إلكترونياً من موقعنا على الإنترنت على العنوان: www.cps.gov.uk

تتوفر نسخ أخرى من مدونة المدعين العامين ومعلومات حول اللغات والصيغ البديلة لدى CPS.

يرجى الاتصال بـ publicity.branch@cps.gsi.gov.uk أو عن طريق البريد على العنوان التالي:

CPS Communication Division
Rose Court
2 Southwark Bridge
London, SE1 9HS